من زياد في او عين عياله اي من ماله تعينت للعوض
فلو زادت على ما قدره او عينه او على مهر المثل في
صورة الاطلاق طولبت بالزايد بعد العتق واليسار
او اختلعت محجورة بسفه طلقت رجعيا ولغا
ذكر المال وان اذن الولي فيه لانها ليست من اهل
التزامه وليس لوليها مرف ماله الى مثل ذلك فظاهر
ان ذلك بعد الدخول والا فيقع بائنا بلا مال ومرح
به النووي في تكتيبه ولو خالعها فلم يقع طلاق كما
فهم مما ذكر ومرح به الاصل الا ان ينويه ولم يضر
التماس قبوله فيقع رجعيا كما سبأتي والتقييد
بالحجر من زياد في او اختلعت مريضة مرض موت
صح لان لها التصرف في مالها وحسب من الثلث زايد
على مهر مثل بخلاف مهر المثل واقل منه فمن راس المال
لان التبرع انما هو بالزايد وشرط في البضع ملك
زوج له فيصح الخلع في رجعية لانها كالزوجة
في كثير من الاحكام لا في باين اذ لا فايدة فيه والخلع
بعد الوطيء او ما في معناه في ردة او اسلام احد
الزوجين الوثنيين او نحو موقوف وشرط في العوض
صحة اصداقه فلو خالعها بفاسد يقصد كمجهول
وخمر وميتة وموجل بجهول بانت لوقوعه بعوض
بمهر مثل لانه المرد عند فساد العوض كما في فساد

الصداق

تقبل لمه

او نحوها

الصداق او بفاسد لا يقصد كدم وحشرات فرجعي
لان مثل ذلك لا يقصد بحال فكانه لم يطمع في شيء
بخلاف الميتة لانها قد تقصد للضرورة وللجوارح
وتعبيري بفاسده اعم من تعبيره بمجهول وخمر
وقولي يقصد مع قولي او لا الى اخره من زياد في
ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل
او بصحيح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في
الفاسد ما يقابله من مهر المثل ولو خالع بما في كفها
ولم يكن فيها شيء بانت بمهر المثل وانما تطلق في الخلع
بمجهول اذا لم يعلق او علق باعطايه وامكن مع الحال
فلو قال ان ابرأتني من دينك فانت طالق فابرأته
منه وهو مجهول لم تطلق لعدم وجود الصفة و
استثنى من وجوب مهر المثل بخر خلع الكفار اذا
وقع الاسلام بعد قبضه كما في المهر وخرج بزياد في
ضمير خالعها خلعه الاجنبي بذلك فيقع رجعيا
وله الزوجين توكيل في الخلع فلو قدر الزوج
لوكيله مالا فنقص عنه او خالع بغير الجنس لم
تطلق للمخالفة كما في البيع بخلاف ما لو اقتصر او
زاد عليه ولو من غير جنسه لانه اتى بالمأذون فيه
وزاد في الثانية خيرا او اطلق التوكيل فنقص
عنه او خالع بغير الجنس لم تطلق الوكيل عن مهر

Copyright © King Saud University